إدريس اليزمي لـ «الأيام»

القول إن المنتدى بدون قيمة مضافة مصادرة وحكم مسبق

يؤكد إدريس اليزمي أن هناك مجالات وتحديات جديدة في أجندة صاعدة لقضايا حقوق الإنسان، وهي التي ستتم مناقشتها في المنتدى العالمي لحقوق الإنسان الذي ينعقد بمدينة مراكش ابتداء من يوم الخميس من هذا الأسبوع.

ومن جهة ثانية، تأسف رئيس المجلس الوطني لحقوق الإنسان لعدم حضور الجمعية والعصبة، مضيفا أن مسار حقوق الإنسان لن يتوقف بعد المنتدى.

» حاوره: يوسف بجاجا
bajajayoussef@gmail.com

إدريس اليزمي

← ما هي التحديات التي يفترض أن تناقش في المنتدى العالمي لحقوق الإنسان بمراكش؟

■ أفضل أن أتناول مجموع التحديات من ثلاث زوايا، تمثل أهمية بالغة في نظري وفي نظر اللجنة العلمية التي سهرت على إعداد برنامج المنتدى العالمي:

تتمثل الزاوية الأولى في لحظة تقييم مكاسب وتحديات تطور القانون الدولي لحقوق الإنسان منذ مؤتمر فيينا لسنة 1993 إلى الآن.

أما الزاوية الثانية فتخص توقيت تنظيم المنتدى الذي يقع في مفترق لحظة تطور فاصلة في مجال القانون الدولي لحقوق الإنسان، حيث تتجارز الرهانات المعتادة والمتجددة للحقوق المدنية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية والبيئية، وفي نفس الوقت تبرز موضوعات جديدة ولجت بقوة إلى أجندة حقوق الإنسان كحقوق الأشخاص المسنين، وآثار التحولات المناخية على حقوق الإنسان، والتأهيل القانوني للفقراء، والمقاولة وحقوق الإنسان، والإطار الاتفاقي الدولي لحقوق الشباب أو لحماية النساء ضحايا العنف.

أما الزاوية الثالثة فتتمثل في رهان المنتدى على أن يشكل لحظة فاصلة تسجل التموقع الإيجابي لدول الجنوب في مسلسل إنتاج المعايير والقواعد المتعلقة بحقوق الإنسان، وهو ما يعبر عن تملك متزايد لكونية هذه الحقوق وفي نفس الوقت يعتبر تجاوزا لأي حجة تعتمد الخصوصية من أجل الحد من مدى أو فعلية ضمان هذه الحقوق.

← وما هي القضايا المستجدة بين الدورة السابقة التي انعقدت بالبرازيل والحالية التي ستعقد في المغرب؟

■ ينعقد المنتدى على عتبة 2015 التي ستعتبر سنة حاسمة في مسار تطور ثلاثة مجالات من حقوق الإنسان، حيث إن موعد بيجينغ + 20 (نسبة إلى إعلان وأرضية عمل بيجينغ المتعلقة بحقوق النساء) سيشكل محطة أساسية في تقييم التقدم والصعوبات المتعلقة بالأعمال الفعلي لحقوق النساء والفتيات. كما أن مسار تحديد أهداف الألفية للتنمية لما بعد 2015، سيشكل فرصة أساسية لإعادة بناء هذه الأهداف بالارتكاز على مقاربة حقوق الإنسان، وهو ما يتطلب إدراج موضوعات جديدة في أجندة أهداف الألفية لما بعد 2015 كالاعتبار الأفقي لحقوق الشباب على سبيل المثال. أما المؤتمر 21 لأطراف اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية لتغير المناخ فيشكل محطة للوصول إلى اتفاق دولي حول التغير المناخي بهدف الإبقاء على الاحتباس الحراري تحت درجتين.

و إذا اعتبرنا هذه التحديات فقط إضافة إلى مسلسلات أخرى لا تقل أهمية تخص حقوق الأشخاص المسنين، والمدينة وحقوق الإنسان والمقاولة وحقوق الإنسان، لأمكن تصور حجم وضخامة الانتظارات الموضوعة على هذا المنتدى الذي سيشكل بتنوع مشاركاته ومشاركيه وتعدد أنشطته (البالغة 150 نشاطا) فرصة ثمينة للنقاش وتبادل الأفكار حول هذه المواضيع.

و لذا فإن الطابع الخاص للمنتدى مقارنة بالطبعة البرازيلية السابقة يتمثل في حضور أكثر من 5000 مشارك ومشاركة، وفي تمكن المنتدى من جمع مختلف مكونات الجماعة الحقوقية الدولية سواء منظومة الأمم المتحدة أو المفوضة السامية لحقوق الإنسان والبرلمانات والمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان.

← وكيف تنظرون إلى المنتدى في غياب أكبر جمعية حقوقية وهي الجمعية المغربية لحقوق الإنسان بعد أن قررت مقاطعة المنتدى؟

■ كما سبق أن أكدت في الندوة الصحفية لـ 17 نونبر 2014 لتقديم البرنامج العام للمنتدى، فإن الإجماع هو الموت، وبلادنا غنية بتنوع نسيجها الحقوقي وتعدد طروحاته وتقييماته بخصوص الوضع الحقوقي والتي ينبغي نقاشها باحترام شرط قبلي هو الحق في الاختلاف والتدبير السلمي له. ولذا فإن المجلس الوطني لحقوق الإنسان بقدر ما يأسف لقرار المكتب المركزي للجمعية بعدم المشاركة في المنتدى ومقاطعة كافة أشغاله، بقدر ما يحترم هذا القرار، علما أنه لا مجال للحديث عن أي إقصاء للجمعية المغربية لحقوق الإنسان التي شاركت في مختلف المراحل التحضيرية للمنتدى بدءا من أول محطة تحضيرية في 19 يونيو وتقدمت بمقترحات أنشطة تم قبولها من طرف اللجنة المنظمة. وعلى العموم فمسار حقوق الإنسان لا نهاية له، ولم يتوقف تطور هذا المسار قبل المنتدى ولن يتوقف بعده.

← الجمعية والعصبة تتفقان في أنه لا يمكن أن تكون هناك قيمة مضافة إلى هذا المنتدى في غياب تام لتصفية الأجواء السياسية والحقوقية المتمثلة في المضايقات التي تتعرض لها، بالإضافة إلى اتهامها المستمر بتلقيها لأموال من الخارج. فما هو موقفكم؟

■ من الناحية المنهجية، قد يعتبر هذا السؤال مصادرة على المطلوب لأنه مبني على حكم مسبق مفاده أنه لا قيمة مضافة ستخرج من المنتدى. في الواقع، الأمر مختلف تماما لأن المنتدى له طابع عالمي سيناقش قضايا عالمية كبرى لحقوق الإنسان تتجاوز في آن واحد الحالات الفردية والوطنية وفي نفس الوقت تحاول تقديم أجوبة استراتيجية على الأسباب البنيوية المؤدية إلى انتهاكات حقوق الإنسان. والجدير بالذكر أن المنتدى سيعرف تنظيم ورشة موضوعاتية حول المدافعين عن حقوق الإنسان، كما سيعرف تنظيم أنشطة مختلفة تتعلق بمجال حرية الجمعيات والتجمع والتظاهر السلمي، وربما كان حريا بزملائنا الذين قررت جمعياتهم مقاطعة أنشطة المنتدى المشاركة بشكل فعال في هذه الأشغال من أجل تبادل التجارب مع مختلف المدافعين عن حقوق الإنسان حول الأسباب البنيوية لما يمكن اعتباره انتهاكات مرتكبة بمجال الحريات العامة. وربما بتمثل الحدث الحقيقي، حتى من منظور صحفي محض، في الطلب القوي من قبل الجمعيات على المشاركة في أشغال المنتدى، بما تجاوز العدد المتوقع الذي حدد بداية في 5000 مشاركة ومشارك ليصل حاليا في هذه اللحظة إلى 7800 طلب مشاركة.

أما بخصوص الشكايات المتعلقة بحرية الجمعيات والتظاهر السلمي، فإن المجلس الوطني لحقوق الإنسان بوصفة آلية للانتصاف عالج هذه الشكايات بقيامه باختصاصاته طبقا للظهير المؤسس له، وقدم توصيات بشأنها إلى السلطات المختصة، كما قدم تصورا لمعالجة الأسباب العميقة المتعلقة بحدود القانون والممارسة الخاصين بحرية الجمعيات، وتمويلها، وكذا بحرية التظاهر السلمي.

← من بين التصريحات التي شدت انتباه المتتبعين رفضكم وصف أمينتو حيدر بالانفصالية، ودعوتكم لحضور كل التوجهات، حتى تلك التي تنتمي إلى نشطاء البوليساريو، فهل صحيح ما جاء في تصريحكم؟ وكيف ستتعاملون من دعاة الطرح الانفصالي في المنتدى؟

■ كما سبق أن أكدت في الندوة الصحفية لتقديم البرنامج العام للمنتدى، فإن المجلس الوطني لحقوق الإنسان يعتبر أن الخلط بين المجالين الحقوقي والسياسي يؤدي في الغالب إلى تكييفات غير دقيقة أو غير صحيحة لقضايا حقوقية، مما يعيق في النهاية تحليل أسبابها وإيجاد الحلول القانونية والعملية الناجعة لها.

> أستطيع أن أؤكد لكم من منطلق تجربتي الشخصية والمؤسساتية أن الخلط بين المجالي الحقوقي والسياسي يؤدي في الغالب إلى تكييفات غير دقيقة أو غير صحيحة لقضايا حقوقية، مما يعيق في النهاية تحليل أسبابها وإيجاد الحلول القانونية والعملية الناجعة لها

← هل تعتقدون أن المغرب جاهز لتحمل توصيات المنتدى في كل القضايا التي سيناقشها، علما أن هناك أجندة مطالب حقوقية مانزال عالقة منذ زمن؟

■ تتمثل أهمية هذا السؤال في كونه سيمكنني من توضيح أدق لطبيعة المنتدى. إن المنتدى العالمي لحقوق الإنسان يعتبر لحظة للتناظر حول قضايا حقوق الإنسان، ولن يصدر عن المنتدى أي نص مركزي في صورة إعلان وإنما ستقدم مختلف الورشات الموضوعاتية توصيات حول القضايا العالمية لحقوق الإنسان إلى منظومة الأمم المتحدة وإلى الحكومات. ومن المتوقع أن يذكر جزء من هذه التوصيات بالتزامات الدول بمقتضى اتفاقيات حقوق الإنسان التي صادقت أو انضمت إليها، كما أن جزءا كبير من هذه التوصيات سيهم القضايا الصاعدة في أجندة حقوق الإنسان، لا سيما تلك التي أشرت إليها في السؤالين الأول والثاني.

وينبغي من وجهة نظر المجلس وكذا من وجهة نظر المدافعين عن حقوق الإنسان اعتبار التمييز الضروري بين المجالين السياسي والحقوقي. فإذا كان المجال السياسي هو مجال الآراء والتقييمات المتعارضة بشأن رؤى وخيارات ذات طابع سياسي، فإن المجال الحقوقي ينصب على مختلف القضايا المتعلقة باحترام وضمان احترام حقوق الإنسان بغض النظر عن تباين واختلاف المواقف السياسية. وينبغي أيضا أن أذكر بأن المادة 20 من الإعلان المتعلق بحق ومسؤولية الأفراد والجماعات وهيئات المجتمع في تعزيز وحماية حقوق الإنسان والحريات الأساسية المعترف بها عالميا تنص على أنه ليس في هذا الإعلان ما يمكن تفسيره على أنه يعني السماح للدول بدعم وتعزيز أنشطة أفراد أو جماعات من الأفراد أو مؤسسات أو منظمات غير حكومية تتعارض مع أحكام ميثاق الأمم المتحدة.

و هكذا فإن المنتدى يرحب بجميع الآراء المختلفة والمتباينة بخصوص تقييمات قضايا حقوق الإنسان، كما أستطيع أن أؤكد لكم من منطلق تجربتي الشخصية والمؤسساتية أن الخلط بين المجالي الحقوقي والسياسي يؤدي في الغالب إلى تكييفات غير دقيقة أو غير صحيحة لقضايا حقوقية، مما يعيق في النهاية تحليل أسبابها وإيجاد الحلول القانونية والعملية الناجعة لها.